كإحدى أدوات الحفاظ على إنتاج البلاد من الخام

ترامب: لا أستبعد فرض رسوم على واردات النفط عند الضرورة

لم يستبعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فرض رسوم على واردات النفط من الخارج، كإحدى أدوات الحفاظ على إنتاج البلاد من الخام والقوى العاملة فيه، في ظل أسعار متدنية.

وقال ترامب في لقاء مع الصحفيين، إنه قد يفرض رسوما أو يتخذ إجراءات حمائية أخرى، لحماية صناعة النفط والطاقة والعاملين فيها، محليا.

وتضررت صناعة النفط الصخري بشدة، خلال الأسابيع القليلة الماضية، بفعل تراجع أسعار النفط الخام عالميا لمتوسط 25 دولارا للبرميل؛ وهي أسعار تجعل من إنتاج النفط الصخري غير مجد. ويبلغ متوسط إنتاج برميل النفط الصخري 20 دولارا، مقارنة مع متوسط 4 دولارات بالنسبة لأنواع النفط الأخرى، بينما يصل إلى 2.5 دولارا بالنسبة لإنتاج برميل النفط السعودي.

وزاد ترامب: « لدينا شركات نفطية عظيمة نجحت في خلق عشرات آلاف فرص العمل في السوق الأمريكية.. سنعمل على حمايتها».

والأسبوع الماضي، تراجع برميل خام برنت القياسي إلى متوسط 25 دولارا للبرميل، أدنى مستوى منذ 2002، فيما تترقب الأسواق العالمية اجتماعا عاجلا دعت له السعودية، الخميس الماضي.

والولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي 13.1 مليون برميل يوميا، بينما يبلغ استهلاكها اليومي نحو 17 مليونا.

بأكثر من المتوقع في فبراير

قفزة كبيرة بمبيعات التجزئة بأوروبا مع استمرار الإغلاق

قفزت مبيعات التجزئة بمنطقة اليورو بأكثر من المتوقع في فبراير، الشهر السابق على انتشار التدابير الخاصة بفيروس كورونا في أنحاء القارة الأوروبية، إذ عمد المتسوقون إلى تخزين الأغذية والمشروبات وزادوا إنفاقهم عبر الإنترنت.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) إن مبيعات التجزئة بمنطقة اليورو التي تضم 19 دولة زادت 0.9 % مقارنة مع يناير وبنسبة 3 % على أساس سنوي.

وتوقع خبراء اقتصاديون زيادة شهرية نسبتها 0.1% وارتفاعا 1.7 % على أساس سنوي.

وارتفعت مبيعات الأغذية والمشروبات والتبغ بأكبر قدر للشهر بنسبة 2.4% وزادت طلبات الشراء عبر البريد والمبيعات عبر الإنترنت 5.6%. كما ارتفعت مبيعات السلع غير الغذائية بنسبة متواضعة بلغت 0.2%، مع انخفاض مبيعات معدات أجهزة الحاسب الآلي والكتب. كما تراجعت أيضا مبيعات وقود السيارات.

وعلى مستوى الاقتصادات الأكبر، ارتفعت مبيعات التجزئة 1.2% في ألمانيا وزادت 1.1 % في فرنسا، لكن لم تتوافر بيانات لإيطاليا أول دولة أوروبية تشهد أزمة فيروس كورونا والأكثر تضرراً.

ربع تريليون يورو لمواجهة الأعباء في «منطقة اليورو»

أعلن رئيس مجموعة اليورو، ماريو سينتينو ، أنه «سيتم تفعيل خط ائتمان يمكن أن يصل إلى 240 مليار يورو مفتوح لجميع الدول»، عبر آلية الاستقرار الأوروبية.

ويمثل هذا المبلغ 2 في المئة من الناتج الداخلي في منطقة اليورو. وتمثل النسبة أيضا الحد الأقصى التي يمكن لكل بلد الحصول عليها بناءً على ناتجه الداخلي.

وقال المسؤول البرتغالي في الحوار المنشور قبل اجتماع وزراء المال الأوروبيين، الثلاثاء، عبر الفيديو، إن هذه الديون يفترض أن لا تفاقم «المعاناة الاقتصادية والاجتماعية».

وأضاف «لا يوجد أي منطق في ربط أزمة وبائية ببرنامج خصخصة أو إصلاح لسوق العمل».

وأنشئت آلية الاستقرار الأوروبية عام 2012 عقب أزمة الديون في منطقة اليورو، من أجل مساعدة الدول التي تواجه صعوبات.

ونظريا، يجب على المستفيدين من الآلية، إجراء إصلاحات قد تكون موجعة، على غرار ما حصل في اليونان.

وشرح سينتينو أنه «سيكون هناك شكل من الشروط»، واستدرك «لكن آلية الاستقرار الأوروبية مستعدة لفك الارتباط بين خطوط ائتمانها ومنطق أزمة الدين السيادي».

وسيحاول وزراء دول منطقة اليورو، خلال اجتماعهم الثلاثاء، الذي ستشارك فيه أيضا دول الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة العملة الموحدة، أن يتفقوا بشأن مقترحات اقتصادية مشتركة لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وفشل قادة الدول الـ27 في الوصول إلى اتفاق يوم 26 مارس، خلال قمة عبر الفيديو، كشفت وجود انقسامات عميقة بين دول جنوب القارة التي تعاني مديونية عالية ومتأثرة بالفيروس، ودول الشمال التي تعارض تشارك الديون. واقترحت فرنسا إنشاء صندوق إنقاذ أوروبي، يتم تمويله عبر الدين المشترك لمدة محدودة تمتد بين 5 و10 أعوام.

وباء كورونا يهوي بالقطاع الخاص

هبط نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو في شهر مارس إلى أدنى مستوى «تاريخي» له جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، حسب تقدير لمؤشر «بي إم آي» الذي نشرته مجموعة «ماركيت» الجمعة.

وبلغ مؤشر توجهات الشراء (بي إم آي) 29،7 نقطة في مقابل 31،4 نقطة في التقديرات الأولى التي نشرت في نهاية مارس، و51،6 نقطة في فبراير.

وقالت مجموعة «ماركيت» إنه «أدنى مستوى في تاريخ الرصد».

والنشاط ضعيف خصوصا في البلدين الأثر تضررا بالوباء إيطاليا (20،2 نقطة) وإسبانيا (26،7 نقطة). وقد بلغ 37،3 نقطة في إيرلندا و35،0 نقطة في ألمانيا و28،9 نقطة في فرنسا.

وعندما يتجاوز المؤشر الذي يعكس ثقة مدراء المشتريات في الشركات، الخمسين نقطة، فهذا يعني أن النشاط يتقدم.

وعندما يكون أقل من هذه العتبة، فهو يدل على تراجع. والرقم القياسي المتدني السابق لهذا المؤشر سجل خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 وبلغ 36،2 نقطة.

وزير الاقتصاد الفرنسي: الاستدانة أفضل من «الغرق»!

برونو لومير

أكد وزير الاقتصاد الفرنسي، برونو لومير، أن الدولة ستقدم «الوسائل المالية الضرورية طوال الأزمة» من أجل تجنب «غرق» الاقتصاد بسبب وباء فيروس كورونا المستجد.

وقال لومير، «الأفضل أن نستدين الآن لتجنب غرق، بدلاً من تدمير قطاعات كاملة من اقتصادنا».

وأضاف «خلال ثمانية أيام، قدمت أكثر من 100 ألف شركة طلبات للحصول على قروض» مضمونة من قبل الدولة «بقيمة 20 مليار يورو».

وكانت الدولة الفرنسية أعلنت أنها تضمن قروضاً مصرفية تصل قيمتها إلى 300 مليار يورو، أي ما يعادل 15% من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد، لمساعدة الشركات على تجاوز صدمة إجراءات العزل.

5 ملايين موظف يستفيدون

من جهة أخرى، قال لومير إن 5 ملايين موظف يستفيدون من تعويض البطالة الجزئية، موضحاً أن «450 ألف شركة صغيرة لجأت خلال ثلاثة أيام إلى الصندوق التضامني».

وأنشأت الدولة هذا الصندوق الذي يقدم 1500 يورو كتعويض أقصى للشركات الصغيرة التي تراجع رقم أعمالها بنسبة 50% على الأقل بالمقارنة مع ما كان عليه في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2019، إلى جانب مساعدة قدرها ألفا يورو تمنح بعد دراسة كل حالة على حدة لتلك المهددة بالإفلاس.

لا صعوبة في جمع الأموال

وقال لومير «لا نواجه صعوبة في جمع الأموال في أسواق المال ومعدلاتنا للفائدة تبقى في مستويات معقولة». وعبر عن أمله في أن تسمح «خطة إنعاش على المستويين الوطني والأوروبي بإطلاق عجلة الاقتصاد في أسرع وقت ممكن».

وأشار وزير الاقتصاد الفرنسي إلى أن الشركات الكبيرة التي تواجه صعوبات «قدمت للرئيس ولرئيس الوزراء لائحة بأسماء نحو 20 شركة استراتيجية أُضعفت، ووضعت حلولاً لمساعدتها عبر ضمان قروض وزيادة في رأس المال وإعادة رسملة وغيرها، وكحل أخير عبر تأميمها».

تأميم الشركات؟

وتابع أن «التأميم قد لا يكون إلا حلا مؤقتا»، بينما تطرح باستمرار مسألة تأميم شركة الطيران «إيرفرانس» التي جمد كل أسطولها تقريبا.

وذكر بأن «أياً من الشركات الكبيرة التي تلجأ للدولة من أجل ماليتها سيترتب عليها توزيع أرباح»، داعيا الشركات الكبيرة الأخرى إلى «تقليص دفعات الرباح الموزعة في 2020 بمقدار الثلث تقريبا».

وردا على سؤال عن خفض رواتب أرباب العمل والكوادر، عبر لومير عن أمله في أن «يبذل المسؤولون جهودا»، من أجل «ألا يحصل موظفو القطاع الخاص الذي يمارس نشاطا جزئيا على أكثر من 84% من أجورهم الصافية».

وقال إنه وجه رسائل في هذا الاتجاه إلى كل الشركات التي تساهم فيها الدولة وتلقى ردودا إيجابية من رئيسي إيرفرانس (بنجامين سميث) وسافران».

وبين القطاعات الأكثر تضررا، ذكر وزير الاقتصاد «الصناعات الجوية والسياحة»، موضحا أنهما «بحاجة إلى اهتمام خاص وخطة دعم» في إطار إنعاش للاقتصاد «بتنسيق أوروبي وثيق».

بوينغ ستقدم حوافز مالية لموظفيها إن استقالوا!

من المتوقع أن تطبق شركة «بوينغ» لتصنيع الطائرات، خطة الاستقالة الطوعية لبعض موظفيها اعتبارا من اليوم الاثنين، وتشمل الخطة تقديم حوافز مالية للموظفين الذين يقبلون بتقديم استقالاتهم، حيث يعمل لدى الشركة 161 ألف موظف.

وتعاني شركات تصنيع الطائرات من انخفاض حاد في طلباتها نتيجة تأثر قطاع السياحة العالمي بانتشار فيروس كورونا.

شركات الطيران ستخسر 39 مليار دولار بالربع الثاني

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، قد توقع أن تخسر شركات الطيران حول العالم، نحو 39 مليار دولار في الربع الثاني من العالم الحالي، الذي ينتهي في 30 يونيو. ووفق تقديرات «إياتا»، فإنه قد يتبخر 61 مليار دولار من الاحتياطيات النقدية. وكشف إياتا أنه قد يتم استرداد تذاكر سفر في الربع الثاني من هذا العام بقيمة 35 مليار دولار.

وتستند «IATA» في أرقامها إلى توقعات 3 أشهر من القيود الصارمة على السفر، وهو ما يعني انخفاض حركة الطيران بنسبة 71% في الربع الثاني. شركات الطيران بالمنطقة خسرت 23 مليار دولار

وقال نائب رئيس إياتا للشرق الأوسط وإفريقيا محمد البكري، إن شركات الطيران في الشرق الأوسط وإفريقيا خسرت 23 مليار دولار بسبب جائحة فيروس كورونا. وأشار إلى أن من الصعب جدا أن تنجو أي شركة طيران دون مساعدة حكومية.

البكري أضاف أنه من المرجح أن يكون لجائحة كورونا أثر مستمر على القطاع حيال إجراءات الفحص الصحي للركاب في شركات الطيران.

ولفت إلى أن تفاصيل الدعم الحكومي المقدم لشركات الطيران في الشرق الأوسط وإفريقيا غير واضحة.

أكثر من ربع الشركات خفضت أعداد الموظفين على المدى القصير

بريطانيا.. نصف الشركات قد تستغني عن 50 % من موظفيها

قال مركز الإحصائيات الوطني إن «27% من الشركات التي استجابت للاستطلاع قالوا إنهم خفضوا أعداد الموظفين على المدى القصير، فيما قام 5% بتعيين موظفين جدد».

وأُجري المسح على نحو 3642 شركة خلال الفترة من 9 مارس إلى 22 مارس، وليغطي فترة صغيرة من الفترة التي أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون إيقاف أغلب اقتصادات الدولة وذلك في 20 مارس.

وأظهر استطلاع آخر نُشر أمس الأحد أيضا، من قبل غرفة التجارة البريطانية، والذي أُجري بين 25 مارس و27 مارس، أن نصف الشركات البريطانية من المتوقع أن تستغني عن 50% من موظفيها مؤقتا.

وكان وزير المالية البريطاني راشي سوناك، قد قال إن بلاده ستقوم بدفع 80% من الرواتب، بحد أقصى 2500 جنيه إسترليني في الشهر، للعاملين الذين جرى الاستغناء عنهم مؤقتا.

باكستان.. 200 مليون دولار لمواجهة كورونا

وقعت الحكومة الباكستانية اتفاقاً مع البنك الدولي للحصول على تمويل بقيمة 200 مليون دولار لمكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19).

وأوضح بيان صادر عن الحكومة الباكستانية أن الاتفاقية تم التوقيع عليها في إسلام آباد بحضور وزير الشؤون الاقتصادية الباكستاني حماد أظهر.

وأضاف البيان أن هذا المبلغ سيتم استخدامه في مشروع الاستجابة لوباء كورونا في باكستان، لتعزيز جهود التعامل مع جائحة كورونا.

وكانت باكستان، علقت الرحلات الجوية الدولية لمدة أسبوعين في سبيل احتواء وباء فيروس كورونا، واتخذت إجراءات وقاية متعددة على مستوى البلاد لمواجهة الجائحة.

رغم استمرار تفشي كورونا.. إيران تسعى لاستئناف أنشطة اقتصادية

قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس الأحد، إن بلاده ستستأنف الأنشطة الاقتصادية «منخفضة المخاطر» في 11 أبريل رغم أن إيران تشهد أكبر عدد إصابات ووفيات بفيروس كورونا المستجد في الشرق الأوسط.

وأضاف روحاني في اجتماع بثه التلفزيون «تحت إشراف وزارة الصحة، كل الأنشطة الاقتصادية منخفضة المخاطر سيتم استئنافها اعتباراً من السبت». وقال «ثلثا العدد الإجمالي للموظفين الحكوميين سيعمل من خارج المكاتب اعتباراً من السبت... لا يناقض القرار نصيحة البقاء في المنزل التي أصدرتها السلطات الصحية».

وأعلن مسؤول بوزارة الصحة الإيرانية، السبت، ارتفاع عدد الوفيات بفيروس كورونا المستجد في البلاد ليصل إلى 3452 حالة، فيما بلغ عدد الإصابات 55743 إصابة.

وسجلت إيران هذا الارتفاع خلال ساعات فقط أول من أمس الجمعة، حيث أكد كيانوش جهان بورفي، وهو المتحدث باسم وزارة الصحة الإيرانية، أن عدد وفيات فيروس كورونا في إيران بلغ 3294 والإصابات 53183، ليأتي الإعلان اليوم بزيادة الحالات، ما يعني أن الحصيلة في تغير مستمر هناك.

في السياق أيضا، أعرب مسؤول حقوقي بالأمم المتحدة، الجمعة، عن قلقه بشأن السجناء بعد تقارير حول اضطرابات أثارتها المخاوف من تفشي فيروس كورونا المستجد في سجون إيران، وهي واحدة من أشد دول العالم تضرراً.

وأوردت وسائل إعلام إيرانية تقارير عن اضطرابات في عدة سجون، وهروب جماعي من منشأة في غرب البلاد، على الرغم من الإفراج المؤقت عن حوالي 100 ألف سجين للحد من اكتظاظ السجون.